

أوبك+: زيادة الإنتاج بمقدار 547 ألف برميل يوميا في سبتمبر 2025م

3 أغسطس، 2025



وافقت دول أوبك+ الثمانية، التي سبق أن أعلنت عن تعديلات طوعية إضافية في أبريل ونوفمبر 2023، وهي المملكة العربية السعودية، وروسيا، والعراق، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، وكازاخستان، والجزائر، وعُمان، على استمرار زيادة إنتاج النفط بمقدار 548 ألف برميل يوميا في سبتمبر 2025، بدءًا من مستوى الإنتاج المطلوب في أغسطس 2025، وذلك في اجتماعاً افتراضياً، أمس الأحد. وبهذا الاتفاق ستكون قد ألغت بالكامل تخفيضات الإنتاج السابقة البالغة 2.2 مليون برميل يوميا.

وفي ضوء التوقعات الاقتصادية العالمية المستقرة وأساسيات سوق النفط الجيدة الحالية، والتي تنعكس في انخفاض مخزونات النفط، ووفقاً للقرار المتفق عليه في 5 ديسمبر 2024 لبدء العودة التدريجية والمرنة للتعديلات الطوعية البالغة 2.2 مليون برميل

يوميًا اعتبارًا من 1 أبريل 2025، ستُنفذ الدول الثماني المشاركة زيادة إنتاجها بما يعادل أربع زيادات شهرية. وقد يتم إيقاف الزيادات التدريجية أو عكسها وفقًا لتطورات ظروف السوق. ستسمح هذه المرونة للمجموعة بمواصلة دعم استقرار سوق النفط.

وأشارت دول أوبك+ الثماني أيضًا إلى أن هذا الإجراء أتاح فرصة للدول المشاركة لتسريع تعويضاتها. وأكدت الدول الثماني التزامها الجماعي بتحقيق الامتثال الكامل لإعلان التعاون، بما في ذلك تعديلات الإنتاج الطوعية الإضافية التي اتفقت لجنة المراقبة الوزارية المشتركة على مراقبتها خلال اجتماعها الثالث والخمسين المنعقد في 3 أبريل 2024.

وجاء هذا الاتفاق في الوقت الذي تُنهي فيه المجموعة أكبر دفعة من تخفيضات الإنتاج وسط مخاوف من مزيد من انقطاع الإمدادات من روسيا. وجاء اتخاذ القرار، وسط مطالب أمريكية جديدة للهند بوقف شراء النفط الروسي، في الوقت الذي تسعى فيه واشنطن إلى دفع موسكو نحو اتفاق سلام مع أوكرانيا. كما دفعت عقوبات الاتحاد الأوروبي الجديدة مصافي التكرير الحكومية الهندية إلى تعليق مشترياتها من النفط الروسي.

بدأت أوبك+ زيادات الإنتاج في أبريل بزيادة متواضعة قدرها 138 ألف برميل يوميًا، تلتها زيادات أكبر بلغت 411 ألف برميل يوميًا في مايو ويونيو ويوليو، و548 ألف برميل يوميًا في أغسطس.

ولا تزال أوبك+ تطبق تخفيضًا طوعيًا منفصلًا بنحو 1.65 مليون برميل يوميًا من ثمانية أعضاء، وتخفيضًا قدره مليوني برميل يوميًا لجميع الأعضاء، وينتهي سريانه بنهاية عام 2026.

ويمثل إنتاج أوبك+ من النفط الخام حوالي 41% من إنتاج النفط العالمي. ويتمثل الهدف الرئيسي للمجموعة في تنظيم إمدادات النفط إلى السوق العالمية. ويلتزم تحالف أوبك+ بتحقيق استقرار سوق النفط واستدامته، وتوفير التوجيه والشفافية على المدى الطويل للسوق، وتمشيا مع النهج المتمثل في الحيطة والاستباقية والوقائي، والذي تم اعتماده باستمرار من قبل الدول المشاركة في أوبك والدول غير الأعضاء في أوبك في إعلان التعاون.

وعدلت منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك، موازين العرض والطلب في يونيو، وتم تعديل الطلب على خام أوبك+ بانخفاض قدره 0.3 مليون برميل يوميًا عن الشهر السابق، ليصل إلى 42.5 مليون برميل يوميًا

في عام 2025. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تعديل تصاعدي في خط الأساس التاريخي لسوائل الغاز الطبيعي. ومع ذلك، ظل نمو الطلب على خام أوبك+ دون تغيير عن الشهر الماضي عند 0.4 مليون برميل يوميًا، بحسب تقرير منظمة أوبك الشهر لأسواق النفط ليونيو.

وتم تعديل الطلب على النفط الخام المعتمد على شهادة المنشأ في عام 2026 أيضًا بالخفض بمقدار 0.3 مليون برميل يوميًا عن الشهر السابق، نظرًا لرقم خط الأساس المحدث لغازات الغاز الطبيعي في شهادة المنشأ، ليصل إلى 42.9 مليون برميل يوميًا، أو أعلى بنحو 0.4 مليون برميل يوميًا من توقعات عام 2025، وهو نفس تقييم الشهر الماضي.

وحول الطلب العالمي على النفط، يظل توقع نمو الطلب العالمي على النفط لعام 2025 عند 1.3 مليون برميل يوميًا، على أساس سنوي، دون تغيير عن تقييم الشهر الماضي. وقد أُجريت بعض التعديلات الطفيفة، ويرجع ذلك أساسًا إلى البيانات الفعلية للربعين الأول والثاني من عام 2025.

في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، من المتوقع أن ينمو الطلب على النفط بنحو 0.1 مليون برميل يوميًا في عام 2025، بينما من المتوقع أن ينمو الطلب من الدول غير الأعضاء في المنظمة بنحو 1.2 مليون برميل يوميًا في عام 2025.

وفي عام 2026، من المتوقع أن ينمو الطلب العالمي على النفط بمقدار 1.3 مليون برميل يوميًا، على أساس سنوي، دون تغيير عن تقييمات الشهر الماضي. من المتوقع أن ينمو إنتاج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 0.1 مليون برميل يوميًا على أساس سنوي، بينما من المتوقع أن ينمو إنتاج الدول غير الأعضاء في المنظمة بنحو 1.2 مليون برميل يوميًا على أساس سنوي.

في الإمدادات النفطية العالمية، من المتوقع أن ينمو إنتاج السوائل غير المُعلنة (أي إنتاج السوائل من الدول غير المشاركة في إعلان التعاون) بنحو 0.8 مليون برميل يوميًا على أساس سنوي في عام 2025، دون تغيير عن تقييم الشهر الماضي.

ومن المتوقع أن تكون الولايات المتحدة والبرازيل وكندا والأرجنتين من أبرز محركات النمو. كما أن توقعات نمو إنتاج السوائل غير المُعلنة لعام 2026 لم تتغير عند 0.7 مليون برميل يوميًا، حيث تُعتبر الولايات المتحدة والبرازيل وكندا والأرجنتين من أبرز

محركات النمو.

وكانت اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج في تحالف أوبك+، اجتمعت أواخر الشهر الماضي لمناقشة الوضع الحالي في سوق النفط وتقييم تنفيذ بنود أوبك+، ومراجعة الالتزام باتفاقيات الإنتاج ومناقشة توقعات السوق، منوهة بالمستوى المرتفع من الالتزام، في إنتاج الدول الاعضاء. وأكدت على الأهمية الحاسمة لتحقيق الامتثال الكامل والتعويض، وطلبت من الدول التي لم تحقق الامتثال الكامل تقديم خطط تعويض مُحدثة إلى أمانة أوبك بحلول 18 أغسطس 2025.

وأكدت اللجنة أنها ستواصل رصد الالتزام بتعديلات الإنتاج التي تقرر في الاجتماع الوزاري الثامن والثلاثين لأوبك والدول غير الأعضاء الذي عُقد في 5 ديسمبر 2024، والتعديلات الطوعية الإضافية في الإنتاج التي أعلنتها بعض الدول المشاركة من أوبك والدول غير الأعضاء، وفقاً لما تم الاتفاق عليه في الاجتماع الوزاري الثاني والخمسين للجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج الذي عُقد في 1 فبراير 2024.

وتحتفظ اللجنة بصلاحيّة عقد اجتماعات إضافية أو طلب عقد اجتماع وزاري لأوبك والدول غير الأعضاء، وفقاً لما تقرر خلال الاجتماع الوزاري الثامن والثلاثين لأوبك والدول غير الأعضاء الذي عُقد في 5 ديسمبر 2024.

وأشادت اللجنة بالتعديلات الطوعية الإضافية في الإنتاج التي أجرتها دول أوبك بلس الثماني، والتي أُعلن عنها في أبريل ونوفمبر 2023، والتي ساهمت في دعم استقرار السوق. ولا تتخذ لجنة المراقبة الوزارية المشتركة التابعة لأوبك+ عادةً أي قرارات بشأن إنتاج النفط. يجوز لها تقديم توصياتها والدعوة إلى اجتماع استثنائي لجميع وزراء أوبك+ إذا لزم الأمر. كما تُقيّم اللجنة بيانات أداء اتفاقية أوبك+ وتُحلل وضع سوق النفط في اجتماعاتها.

وأكدت الأمانة العامة لمنظمة الدول المصدرة للبترول أوبك، أن اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج في أوبك+، لا تتمتع بصلاحيّة اتخاذ أي قرارات بشأن الإنتاج. وشددت على أن دور اللجنة يقتصر على مراقبة مدى التزام الدول الأعضاء بتعديلات الإنتاج، ومراجعة الأوضاع العامة للسوق.